



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ . الموافق ١ شباط سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢٠٧٢

## المحتوى

صفحة	
٩٠	نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٨ نظام المياه لبلدية ناعور
٩٣	قرارات رقم (١ و ٣ و ٤) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٩٩	اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور صادر عن رئيس الوزراء
١٠٠	اعلان تصحيح خطأ مطبعي
١٠٠	اعلان سريان البروتوكول الخاص بتعديل الاتفاق الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية

هكذا من الأشغال

## نظام المياه لبلدية ناعور

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/١/٦ ،  
أمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٨

## نظام المياه لبلدية ناعور

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام المياه لبلدية ناعور لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يطبق نموذج خاص لطلبات اشتراك المياه من قبل البلدية وتباع الورقة بمبلغ مائة فلس .
- المادة ٣ - بعد ان تجري المعاملات الرسمية اللازمة على الطلب المقدم وتدرج عليه ملاحظات دائري الصحة والمهندسة من الوجهتين الصحية والبنية يستوفى من طالب الاشتراك بالماء سلفة بمبلغ دينارين وتقديما للسلفة كأمين للمشارك لنهاية مدة اشتراكه على انه في حالة تقصيره في تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقطع المبلغ المتحقق من هذه السلفة وفي حالة بقاء مبلغ منها عند انتهاء اشتراكه يرد اليه كما يستوفى مبلغ خمسمائة فلس كرسوم ابصال ومبلغ دينار كرسوم تأسيس .
- المادة ٤ - يكون الاشتراك بالمياه بحساب المتر المكعب وتعين الكمية المستهلكة بواسطة عداد يجري تجهيزه وتركيبه من قبل البلدية في الموضع الذي تراه مناسبا من محل المشترك ضمن صندوق حديدي لحفظ العداد من التلف .
- يحظر على المشترك احدث اي تبديل في موضع العداد او فك في الاختتام او استعمال اداة او اي نوع من المفاتيح بقصد اجراء تغيير او تبديل من اي نوع كان في اوضاع العداد او الصندوق الحديدي وتستوفي البلدية شهريا من المشترك مبلغ ( ٥٠ ) فلسا اجرة وجود العداد في محله وتكون عملية اصلاح العداد وصيانته فيما بعد عائدة على البلدية .
- المادة ٥ - على المشترك تهئية العداد والصندوق الحديدي الخاص به وتستوفي البلدية منه خمسمائة فلس كأجرة تركيب العداد والصندوق الحديدي بواقع مبلغ ( ٢٥٠ ) فلسا لكل منهما .
- اذا - يعتبر ما يسجله العداد دليلا على صحة كمية مقطوعة المياه المستهلكة واذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد فعليه ان يعلم البلدية خطيا بذلك وتستوفي البلدية مبلغ ( ١٥٠ ) فلسا اجرة فحص العداد غير ان هذا المبلغ يرد الى المشترك اذا ثبت ان العداد كان غير صالح او انه لا يسجل الاستهلاك الصحيح وبالعكس ذلك فان هذا المبلغ يعتبر ايراد للبلدية .

المادة ٧ - لرئيس البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة من الماء عن المدة التي يظهر ان عطلا قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية الماء المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر مما ينتظر ان يستهلكه المشترك في بحر تلك المدة . ويبقى التقدير اما بنسبة المدة الماثلة فيها اذا كان المستهلك مشتركاً او تقديراً اذا كان مشتركاً وليس له استهلاكات قديمة ويبقى التقدير الاخير على عدد الغرف وملحقات المنزل ويكتسب هذا التقدير شكله التقضي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي اذا عارض المشترك في قبول التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية .

المادة ٨ - يتحمل المشترك كافة نفقات تعديلات المواسير اللازمة من الخطوط الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل محل المشترك ويعتبر جميع ما يركب او يمدد من المواسير وتوابعها ابتداء من جهاز العداد الى خارج محل المشترك ماكالا للبلدية وجزءا متما لشبكة المياه والبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها او تغييرها او نقلها من لآخر في الكيفية التي تراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض على ذلك .

المادة ٩ - اذا كانت التعديلات من الخطوط الرئيسية تصلح لخدمة اكثر من مشترك واحد فعلى البلدية ان تقسم نفقات التعديلات بين المشتركين بالتساوي او بنسبة طول الانابيب التي تخدم مصلحة كل واحد منهم .

المادة ١٠ - على المشترك الذي ينتقل من مكان الى اخر او يريد قطع اشتراكه بالماء بتاتا ان يعلم البلدية خطيا قبل عشرة ايام من تاريخ قطع اشتراكه لتمكين من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها وحسابته عنها واذا انتهت مدة اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته بقطع الاشتراك تعتبر مدة الاشتراك سارية عليه الى ان يعلم البلدية برغبته في قطع اشتراكه .

المادة ١١ - يجوز نقل اشتراك المياه من شخص الى آخر شريطة قيام المشترك الجديد بتقديم طلب الاشتراك الى البلدية وتوقيع الاتفاقية وفقا للمادة الثانية من هذا النظام ولا يستوفي في هذه الحالة من المشترك الجديد سوى ( ٢٥٠ ) فلسا فقط رسوم نقل الاشتراك .

المادة ١٢ - يحق لموظفي البلدية المفوضين بالدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحا والرابعة بعد الظهر لغايات قراءة العداد او فحصه او الكشف على التعديلات ولا يسمح لغير موظفي البلدية المفوضين بفك اختتام العدادات او نقلها من موضع الى اخر او ابصال المياه وعلى المشترك تسهيل مهمة هؤلاء الموظفين .

المادة ١٣ - البلدية غير مسؤولة عن قطع المياه بسبب وقوع حادث مفاجيء في الآلات او الموتورات او التعديلات او الخطوط الرئيسية وللبلدية الحق بقطع المياه عن المشترك طول المدة اللازمة لاعمال التصليح الا انه يتوجب على البلدية اعلام المشتركين مسبقا اذا كان قطع المياه بارادتها .

المادة ١٤ - يحق للبلدية قطع المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب التالية . -

- اذا لم يدفع ثمن المياه المتحققة عليه في وقت الاستحقاق (ويعتبر وقت الاستحقاق بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغه اعلام المقطوعة) .
- اذا جرى تغييرا في تمديدات الداخلية دون الحضرل على موافقة البلدية .
- اذا اُتلف او عيبت باي شيء يتعلق بالعداد او بتعديلات شبكة المياه التابعة للبلدية .
- اذا عارض موظفي البلدية المفوضين في تأدية واجباتهم .
- اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام .

هكذا من الأشغال

المادة ١٥ - اذا قطعت المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب المذكورة في المادة ( ١٤ ) من هذا النظام فانه لايعاد ايصالها الا بعد دفع رسم قدره ( ٥٠٠ ) فلس كرسوم ايصال المياه .

المادة ١٦ - يعاقب وفقا لقانون البلديات او اي قانون يقوم مقامه بغرامة لا تزيد عن مبلغ عشرة دنانير كل من يرتكب احدى المخالفات التالية . -

أ - الانتلاف او الغيب او الخاق الضرر باي شيء يتعلق بمنشآت مشروع المياه ولو ازم شبكة المياه وتمديداتها.  
ب - سحب المياه بطريقة غير مشروعة .

ج - العبث بعداد المياه بشكل يجعله غير قابل لتسجيل الاستهلاك الحقيقي من المياه .

المادة ١٧ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين شهرياً بموجب النسب التالية . -

أ - ( ١٣٠ ) فلساً عن كل متر مكعب من المياه مهما بلغت المقطوعة .

ب - ( ١٠٠ ) فلساً عن كل متر مكعب من المياه تستهلكه المستشفيات والمدارس ودور العبادة والمؤسسات الخيرية .

ج - يكون الحد الأدنى لاثمان مقطوعة المياه بالنسبة لكل مشترك ( ٣٩٠ ) فلساً ولو نقص الاستهلاك عن ذلك.

د - تستوفي البلدية مبلغ ( ١٣٠ ) فلساً عن كل متر مكعب من المياه يؤخذ من عداد السبيل او من المكان المخصص لتعبئة الصهاريج .

المادة ١٨ - يلغى اي نظام او تعليمات سابقة الى المدى الذي تتعارض فيه احكامها مع احكام هذا النظام .

١٩٦٨/١/٦

احمد بن طلال

وزير الاشغال العامة بشاره غصيب	وزير المالية هاشم الجبوري	رئيس الوزراء احمد طوقان	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم لسيه	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز	وزير العدلية	وزير العدل
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح بوقان	وزير التقنية امين يونس الحسيني	وزير الداخلية حسن الكايد	وزير الصحة صبيحي امين عمرو
وزير دولة للشؤون الخارجية عبد المعظم الرفاعي	وزير التربية والتعليم محمد اديب العامري	وزير الاقتصاد الوطني حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد
وزير الدفاع حامس الجبالي	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية وزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الشؤون الدينية والاماكن المقدسة عبد الحميد السامح

## قرار رقم (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين



بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٩/٣ رقم ٩٥١٦/٦٢/١٥/١٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٢٢ من نظام الانتقال والسفر رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ وبيان ما اذا كان الموظف الذي توفده الحكومة في دورات تدريبية خارج المملكة الاردنية الهاشمية يستحق علاوة السفر المنصوص عليها في هذه المادة اذا كان عند ايضاده قد تعهد بعدم المطالبة بها ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٨/٣١ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة ١٢٣ من الدستور تنص على ما يلي ( للديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء )

وبالرجوع لكتاب رئيس الوزراء وكتاب وزير المالية المشار اليها آنفاً يتبين ان طلب التفسير موضوع البحث لا ينصب في الواقع على نص المادة ٢٢ من نظام الانتقال والسفر وانما ينصب على تفسير تعهد الموظف بان لا يطالب بالعلاوة المنصوص عليها في هذه المادة وما اذا كان هذا التعهد يستلزم حقه في تقاضي هذه العلاوة ام لا .

وحيث ان تفسير العقود عند وقوع نزاع بشأنها انما يعود الى المحاكم . فأننا نقرر عدم اختصاص الديوان للنظر في طلب التفسير ،

صدر ١٩٦٨/١/١٠

عضو مندوب وزارة المالية وكيل وزارة المالية وشاد الحسن	عضو المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء شكري المهدي	عضو عضو محكمة التمييز بشير الشريقي	عضو رئيس محكمة التمييز موسى الماكت	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز الاول علي مسبار
---	--	--	--	--

هكذا من الأشهر



## قرار رقم (٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٩/٧ رقم ٢١٠ / اعلام / ٩٧٦١ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام نظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة - مستخدميها رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان الموظفون يعقود الذين يتقاضون رواتبهم من محصنات الرواتب المدرجة في نظام تشكيلات وظائف الوزارات والدوائر الحكومية بمضمون لاحكام هذا النظام ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاعلام الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٩/٣ رقم ٦٧٨/٥٨/٧ وتلخيص النصوص القانونية يبين ان المادة الثالثة من النظام المذكور تنص على ما يلي ( تسري احكام هذا النظام على :  
أ - جميع الموظفين المدنيين والمستخدمين في خدمة الحكومة ممن يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة للدولة وفق التعريف الوارد في المادة السابقة .

ب - موظفي ومستخدمي الدوائر والمؤسسات الحكومية او التابعة للحكومة التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم ) .

ومن هذا النص يتضح ان الموظفين المدنيين ومستخدمي الحكومة الذين تسري عليهم احكام النظام المطلوب تفسيره هم الموظفون والمستخدمون المعروفون في المادة الثانية من هذا النظام .

وبالرجوع لهذه المادة يبين انها عرفت ( الموظف ) بأنه كل شخص ذكرنا كان او انثى يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مصنفة او غير مصنفة داخلية في احد ملاكات الدولة او في ملاكات الدوائر والمؤسسات التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليها .

كما انها عرفت ( المستخدم ) بأنه كل شخص ذكرنا كان او انثى يعين بقرار من المرجع المختص براتب مقطوع وعدد بالموازنة العامة للدولة ولا يشمل الاشخاص الذين تستغلهم الحكومة من المحصنات المفتوحة او محصنات المشاريع او الامانات براتب شهري مقطوع او بمياومة وكذلك الاشخاص المعينين يعقود او العمال الذين يتقاضون اجورا شهرية او يومية .

ويستفاد من هذا التعريف ان الاشخاص المعينين يعقود لا يدخلون في مفهوم كلمة ( موظف ) او كلمة ( مستخدم ) لأغراض نظام الضمان الاجتماعي .

وحيث ان عبارة ( موظفين يعقود ) الواردة في المادة الثانية المشار اليها قد وردت مطلقه فهي تجري على اطلاقها وتشمل الموظف يعقود الذي سواء كان يتقاضى راتبه من المحصنات المفتوحة او من محصنات المشاريع والامانات او من محصنات الرواتب المدرجة في نظام تشكيلات الوظائف ، اذ ان الموظف يعقود الذي يتقاضى راتبه من محصنات الرواتب المدرجة في النظام لا يخرج عن كونه موظفا يعقود طبقا لنص الفقرة ( ب ) من المادة ١٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ الساري المفعول عند نفاذ احكام نظام الضمان الاجتماعي .

وعليه تقرر ان احكام نظام الضمان الاجتماعي المطلوب تفسيره لا تسري على الموظفين يعقود حتى ولو كانوا يتقاضون رواتبهم من محصنات الرواتب المدرجة في نظام تشكيلات الوظائف .

صدر ١٩٦٨/١/١٠

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
وكيل وزارة المالية	لرئاسة الوزراء		رئيس محكمة التمييز	الاول
رشاد الحسن	شكري المهدي	بشير الشريفي	موسى الساكت	علي مصهار

## قرار رقم (٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

•••••

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/١/٨ رقم ٣٢٦/١ ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٤٧ من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وبيان الامور التالية :

١ - من هو الممثل الشخصي القانوني للمكلف بعد وفاته طبقا لأغراض هذه المادة .

٢ - الى متى يظل هذا الممثل ملزما بدفع ضريبة الدخل المترتبة على المكلف وتحمل تبعة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يتربى على المتوفي ان يقوم بها او يجريها لأغراض قانون ضريبة الدخل .

٣ - ما هو المتصود من التوزيع الذي تنطوي عليه عبارة ( ووزع مثله الشخصي تركته قبل بدء سنة التقدير ) الواردة في المادة المذكورة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ وتلخيص النصوص القانونية يبين ان المادة ٤٧ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وكان لولا وفاته خاضعا للضريبة عن سنة التقدير ، او اذا توفي شخص خلال سنة التقدير او خلال سنتين من انتهائها ولم يكن قد جرى تقدير الضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة فان الممثل الشخصي القانوني للمتوفي يكون ملزما بدفع الضريبة المترتبة عليه ويتحمل تبعة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يتربى على المتوفي ان يقوم بها او يجريها بمقتضى هذا القانون فيما لو كان حاليا حيا . ويشترط في ذلك انه اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير ووزع مثله الشخصي تركته قبل بدء سنة التقدير وجب على ذلك الممثل ان يدفع ضريبة الدخل حسب الفئة او القشات المعمول بها في تاريخ توزيع التركة اذا لم يكن معدل الضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور ) .

اما عن النقطة الاولى المسؤول عنها فحيث ان المادة ٤٧ المدرجة اعلاه لم تعرف الشخص الذي يمثل المكلف قانونا بعد وفاته ، كما ان القانون المذكور جاء خاليا من مثل التعريف ، فانه ينبغي تحديد معنى الممثل الشخصي القانوني للمكلف المتوفي على ضوء احكام القانون العام وهو المجله .

وباستعراض نصوص الفصل الثالث من الباب الاول من الكتاب الرابع عشر من المجله وهو الفصل الباحث عن الخصومه يبين ان المادتين ١٦٣٤ و ١٦٤٢ تنصان على ان الذي يمثل المتوفي في الخصومة هو الوارث ما لم يكن هذا الوارث صغيرا فينبو عنه الوصي .

ولذا فان الممثل الشخصي القانوني للمكلف بعد وفاته هم الورثة او الوصي المختار او المنسوب من القاضي .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان الممثل الشخصي القانوني المبحوث عنه آنفا يظل ملزما بدفع الضريبة المترتبة على المتوفي ويتحمل تبعة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يتربى على المتوفي ان يقوم بها او يجريها بمقتضى هذا القانون فيما لو كان حيا ما دامت صفة التمثيل متوفرة فيه ؛

هكذا من المأهول

اما عن النقطة الثالثة فان المقصود بعبارة ( ووزع مثله الشخصي تركته قبل بدء سنة التقدير ) الواردة في المادة ٤٧ المشار اليها هو تقسيم التركة بين المستحقين من الورثة ، فاذا قام الممثل الشخصي للمكلف المتوفي بتقسيم التركة بين الورثة قبل بدء سنة التقدير فانه يتوجب على الممثل في هذه الحالة ان يدفع ضريبة الدخل التي تستحق على ارباح المكلف المتوفي حسب الفئة او الفئات المعمول بها في تاريخ توزيع التركة اذا لم يكن معدل الضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور وذلك لأنه كان من واجبه حين التقسيم ان يستقي من اموال التركة ما يعادل الضريبة عملاً بالمادة ٤٥ من نفس القانون التي تجيز لكل شخص مسؤول عن دفع ضريبة بالنيابة عن شخص آخر ان يستقي من الاموال التي تصل الى يده بالنيابة عن ذلك الشخص مبلغاً يكفي لدفع الضريبة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٨/١/١٠

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مدير ضريبة الدخل	لرئاسة الوزراء	بشير الشريفي	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز الاول
عيسى طماش	شكري المهدي		علي مسمار	

هكذا من الأصول

## قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠٠٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٧/١٠/٢١ رقم و/١١٨٥٥ ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٥ من قانون وضع الاموال غير المنقولة تاميناً للدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وبيان ما اذا كان حق المدين المنصوص عليه في هذه المادة باسترداد العتار الذي احيل احالة قطعية على اسم الدائن اذا قام بدفع الدين وفوائده ، والرسوم والنفقات خلال سنة واحدة من تاريخ الاحالة القطعية يتوقف على صدور حكم بذلك من المحكمة المختصة ام ان رد العتار للمدين في مثل هذه الحالة يكون باجراء اداري تقوم به دائرة الاراضي ، وهل يتوجب استيفاء رسوم تسجيل عند اعادة تسجيل العتار باسم المدين ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية/الاراضي والمساحة/الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٩ وتلقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة ١٥ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : لا يجوز للدائن الذي احيل العتار على اسمه ان يتصرف في ذلك العتار بالبيع او الرهن خلال سنة كاملة من تاريخ الاحالة القطعية عليه ، اذ يحق للمدين خلال هذه المدة استرداد هذا المال غير المنقول اذا قام بدفع مبلغ الدين وفوائده والرسوم والنفقات التي دفعها الدائن .

ويستفاد من هذا النص ان بيع عتار المدين الى الدائن بنتيجة المراء العائلي هو عقد مقترن بشرط فاسخ منصوص عليه في القانون ، وهو ان يكون للمدين حق استرداد العتار اذا دفع الدين وفوائده والرسوم والنفقات التي تكبدها الدائن خلال سنة من تاريخ الاحالة القطعية .

وحيث ان الشرط الفاسخ الصريح يجعل العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بمجرد تحقق الشرط بغير حاجة الى استصدار حكم به من القضاء الا اذا اثير نزاع حول تحقق الشرط فتكون المحكمة حينئذ هي صاحبة الصلاحية في تقرير ما اذا كان الشرط قد تحقق فيعتبر العقد مفسوخاً او انه لم يتحقق فيظل العقد قائماً .

فان ما ينبغي على ذلك ان عقد بيع العتار الى الدائن باحاله على اسمه احالة قطعية يعتبر مفسوخاً من تلقاء نفسه اذا تحقق الشرط الفاسخ المشار اليه ولم يشر نزاع بشأنه . ويكون حق دائرة التسجيل في هذه الحالة ان تعيد تسجيل العتار باسم المدين بغير حاجة لاستصدار حكم بذلك .

اما اذا حصل نزاع بشأن تحقق الشرط بعد اعلام الدائن برغبة المدين في استرداده العتار فلا بد من مراجعة القضاء للبت في هذه المسألة .

اما من حيث الرسوم المشار اليها في طلب التفسير فن الرجوع لقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ يتبين ان المادة الثالثة منه تنص على ان رسوم التسجيل انما تستوفي عن معاملات تسجيل الاراضي . وقد عرفت المادة الثانية من هذا القانون معاملات تسجيل الاراضي بانها تنصرف الى جميع المعاملات التي تتم في دوائر تسجيل الاراضي على اختلاف انواعها سواء اكانت المعاملة من نوع البيع او المبادلة او الهبة او الانتقال او الوصية او الأفرار او حق



القرار أو التسجيل الجديد أو التأمين أو تحويل التأمين أو فك التأمين أو تنفيذ الدين المؤمن أو الاجاره أو تحويل الاجاره أو المغارسة أو التصحيح أو التوحيد أو التجزئة أو اخراج القيد أو تحسرى السجل أو الكشف والمساحة بالأصالة أو بالنيابة أو انشاء الوقف الدرئ.

وحيث ان اعادة تسجيل المقار على اسم المدين طبقا لنص المادة ١٥ من قانون وضع الاموال غير المنقول تامينا للدين يدخل في مفهوم معاملات التسجيل بالمعنى المتقدم ، فان هذا الاجراء يخضع لرسوم تسجيل الأراضي .

هذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره

صدر ١٩٦٨/١/١٠

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	مدير دائرة الاراضي	شكري المهنتي	بشير الشريقي	موسى الساكت
مدير دائرة الاراضي	صبيح الحسن	شكري المهنتي	بشير الشريقي	موسى الساكت
مدير دائرة الاراضي	صبيح الحسن	شكري المهنتي	بشير الشريقي	موسى الساكت

هكذا من العمل

## اعلان

### بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، اُحيلت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فئات منه قبولا وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاءه قانونا دائما .

رئيس الوزراء

بهجت التاهوي

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ( قانون مؤقت معدل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده )	١٩٣٠	١٩٦٦/٦/١٦
قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٥/٦٦ )	١٩٣٦	١٩٦٦/٧/١٦
قانون مؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٦٦ ( قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة )	١٩٤٣	١٩٦٦/٨/١٦
قانون مؤقت رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ( قانون تنفيذ الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي وادارته واستثمار ) .	١٩٤٣	١٩٦٦/٨/١٦
قانون مؤقت رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ ( قانون ملحق لقانون الموازنة العامة )	١٩٤٥	١٩٦٦/٩/١
قانون مؤقت رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٦ ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧ )	١٩٧٦	١٩٦٦/١٢/٣١
قانون مؤقت رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ( قانون تشجيع الاستثمار )	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦
قانون مؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ ( قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه )	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦
قانون مؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ ( قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات ) :	١٩٧٨	١٩٦٧/١/١٦
قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ ( قانون حل بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان )	٢٠٠٠	١٩٦٧/٤/١٨
قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧ )	٢٠٢٦	١٩٦٧/٨/١
قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ ( قانون معدل لقانون نقابة الصيادلة ) :	٢٠٣٣	١٩٦٧/٨/٢٧